فوق الطاولة

فراس القاضي

اقتصاد (طجّت لعبت)

القراءة ليست مصدر سعادة دائماً، بل على العكس تماماً، قد تصبح مصدر اكتئاب وحزن، إذ يكفي أن تقرأ قليلاً عما فعلته الدول التي مرت بظروف كظروفنا، وكيف اجترح أهلها مجتمعين الحلول المناسبة، أو على الأقل الحلول التي تمنع المشاكل من التفاقم أكثر، لتعلم أننا حتى لم نحاول مجرد محاولة للقيام بأي شيء.

ولو أخذنا كل التعريفات المعتمدة عالمياً وأكاديمياً لمصطلح «اقتصاد»، وحاولنا إسقاط أي واحدة منها على الحالة السورية، لوجدنا أن ما لدينا هو شيء آخر تماماً، شيء لا علاقة له بما يسمح لك بإطلاق توصيف اقتصاد لا من قريب ولا من بعيد، وأننا نصلح كحالة تُدرس في المناهج العالمية، يفرد لها فصل خاص، يعنون بما يُكتب على بعض الماركات العالمية، لكن بمعنى مغاير: احذروا التقليد.

لا ننكر أن مشاكل اقتصادنا كثيرة، ولا نغفل العقوبات والحصار وشح الموارد وما إلى هنالك، لكن هذا ذاته، يفترض أنه يمنح نقاط قوة لمن يريد المعالجة الحقيقية، لأن عناصره ذاتها، لا تتغير، ولا يزيد عليها ولا ينقص منها شيء، أي إن أمامنا مجموعة من العوامل والعناصر الثابتة، وكل عنصر ثابت يسهل التعامل معه لأنه يحتاج إلى حل واحد، أو مجموعة حلول واحدة تستخدم كلما وقعت الواقعة.

لو راجعنا كل التصريحات عن ارتفاع الأسعار منذ عام ٢٠٢٠ الذي كان مفصلياً فيما يخص هبوط الليرة، لوجدنا أنها متشابهة، ولو راجعنا كل الحلول التي اقترحها اقتصاديون وخبراء، لوجدنا أنها ذاتها، ولم يستجب لها أحد حتى اللحظة.

لو راجعنا كل ما يخص المحروقات وحوامل الطاقة، لوجدنا أن أسباب الشح ذاتها، محطات وقود محمية تسرق الناس، سوق سوداء يتحكم أصحابها بالمشترين من دون حسيب ولا رقيب.

لو راجعنا مشاكل الكهرباء، لوجدناها ذاتها، شح الغاز أحياناً، والفيول أحياناً، وتهالك الشبكة أحياناً أخرى، غير تقاذف المسؤولية بين وزارتي الكهرباء والنفط، ولم تتحرك الحكومة للقيام بأي شيء استراتيجي، وكل ما قامت به هو الترويج للطاقة البديلة المنزلية التي قال عنها أهم الخبراء إنها كارثة سندفع ثمنها في المستقبل القريب.

لو راجعنا مشكلة هبوط الليرة وطريقة التعامل معها، لوجدنا ذات الإجراءات، سحب السيولة من الناس، حبس أرصدة، تكديس عملة بلا فوائد، ورغم ذلك، تواصل العملة الهبوط.

لو راجعنا مسألة شح موارد الدولة، لوجدنا أن الطريقة الوحيدة التي تحاول الحكومة من خلالها أن تملأ خزينتها: هي رفع أسعار المحروقات، رفع الضرائب، رفع أسعار السلع، رفع الدعم، رفع أسعار الخدمات، اختراع قوانين لا فائدة منها سوى الجباية مثل قانون البيوع العقارية، وجمركة الموبايلات، وتصريف مئة دولار لكل سوري يرغب بالدخول إلى بلده، ولا يهم أبداً كل ما ينتج عن ذلك من فقر وغضب وخذلان وهروب لرؤوس الأموال.

وقس على ذلك بقية أمورنا ومشاكلنا بلا استثناء.

وفي خضم كل هذا، تتحدث بلا خجل عن اقتصاد، واستثمارات، وقانون استثمار عصري يصر أصحابه على أنه سيحوّل سورية إلى مزيج من دبي ونيويورك وهونغ كونغ.

والحقيقة هي التالي: اقتصادنا هو اقتصاد (طجّت لعبت)، ولا تخطيط فيه لشهر واحد وليس لسنوات، وعلى مدار سنوات الحرب الإحدى عشرة، وخاصة في السنتين الأخيرتين، كانت الحكومة تنتظر وقوع الكارثة، ثم تبدأ بالتفكير بطريقة لترقيعها وليس لحلها، وتعقد الندوات والمؤتمرات وورش العمل، تدعو لها المختصين، ثم ترمي كلامهم وأوراق العمل التي يتقدمون بها في الأدراج وسلال المهملات، وتطبق ذات الحلول المريحة التي يعرفها الجميع، ويعرفون أنها لن تجدي في حل شيء.

من يملك الجلد لتطبيق التجربة التالية، سيتأكد بأن الكلام السابق دقيق جداً، بل سيظن بأن الزمان قد توقف في سورية منذ سنوات، ولا يملك سوى تكرار نهاراته ذاتها وليالليه: عدوا إلى عناوين ومواضيع الصحف والبرامج والحوارات خلال السنوات الأخيرة، وقارنوها ببعضها، فقط.

رفع سقف القروض لن يزيد التضخم ومعظم قروض العقاري للترميم

مدير عام العقاري لـ«الوطن»: أقرضنا حوالي ١٦ ملياراً ولدينا ٢٩٠ مليار ليرة جاهزة للإقراض

عبد الهادي شباط

كشفت البيانات المالية للمصرف العقاري عن النصف الأول من العام الجاري التي حصلت «الوطن» على نسخة منها أن العقاري منح خلال هذه الأشهر الستة ١٥,٩ مليار ليرة قروضاً منها ٩,٦ مليارات ليرة قروض ترميم بينما لم تتجاوز قروض الشراء (مسكن جاهز) ١,٨ مليار ليرة وقروض شراء مسكن لم يكتمل بناؤه نحو مليار ليرة بينما تجاوزت قروض الإكساء ١,٧ مليار ليرة ولم تتجاوز قروض الجمعيات التعاونية ١٠٠ مليون ليرة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين المدير العام للمصرف العقاري مدين علي أن حجم السيولة القابلة للإقراض لدى المصرف يتجاوز ٢٩٠ مليار ليرة وأن المصرف يتجه لمضاعفة سقوف معظم القروض التي يمنحها حيث تم إعداد مذكرة تشتمل على مقترحات برفع سقوف القروض التي يمنحها العقاري ومنها القرض السكني ليصبح سقفه ١٠٠ مليون ليرة بدلاً من السقف الحالي ٥٠ مليون ليرة والأمر نفسه لقروض التأهيل والترميم والإكساء وغيرها.

وأوضح مدين أن رفع سقوف القروض تم بناء على حالة التقييم التي يجريها العقاري للسقوف الحالية للقروض وقدرتها على تحقيق المنفعة من التمويل الذي يحصل عليه الأفراد أو الجمعيات من العقاري خاصة مع حالة التضخم التي حصلت خلال الفترة الماضية.

بينما استبعد أن يسهم رفع سقوف القروض في رفع حالة التضخم الحالية لأن عمليات التمويل التي يمنحها المصرف هي لتمويل عمليات شراء وإكساء وغيرها وهي عمليات حقيقية وتتم وفق معايير ومتابعة لدى المصرف.

وبين مدين أن المصرف يتجه لتوزيع وتفعيل المزيد من نقاط البيع في عدد من القطاعات الأساسية مثل المشافي والمنشآت السياحية (القطاع الفندقي) من مستوى ٣ نجوم وما فوق إضافة لبعض المولات والمراكز التجارية ، وذلك بقصد التوسع في تطبيقات الدفع الإلكتروني وتقليل استخدامات النقد (الكاش).

كما أن هذا يمثل خطوة نحو مشروع الدفع الإلكتروني الواسع الذي تمثل تطبيقاته حلولاً للكثير من المشكلات للمواطن، وكل ذلك على التوازي وعلى التوازي يقدم خدمات مهمة للتوسع في الخدمات التي يمكن تقديمها عبر المصرف العقاري من خلال التفاهمات والاتفاقيات التي ينفذها المصرف مع المؤسسة السورية للمدفوعات وأن أهم الخدمات المتاحة حالياً هي دفع فواتير الكهرباء والمياه وفاتورة الهاتف الأرضي ومخالفات النقل والمرور وغيرها.

يشار إلى أن العقاري منح خلال العام الماضي ٣٨٠٨ قروض بقيمة مالية تجاوزت ٢٢,٩ مليار ليرة معظمها قروض ترميم بواقع ٤٤ بالمئة من عدد القروض الممنوحة حيث تجاوز عدد قروض الترميم التي منحها العقاري خلال العام الماضي ١٦٦١ قرضاً بقيمة ٨,٧ مليارات ليرة و٤١٣ قرض إكساء بقيمة ٢,٦ مليار ليرة بينما منح المصرف ٤٠٩ قروض شراء مسكن بقيمة ٤,٣ مليارات ليرة وفي الشهر الأخير من العام الماضي (كانون الأول) تم منح ٤٩٠ قرضاً بقيمة ٣,٨ مليارات ليرة.

التأمين على الجرائم المعلوماتية غائب عن أجندة شركات التأمين

خوري: سبب غياب التأمين عدم وجود خبراء معلوماتية على معرفة بالمعايير التأمينية

طلال ماضي

تفرض هواجس الكثير من البنوك وشركات الدفع الإلكتروني وأصحاب التطبيقات حول كيفية حماية وتأمين عملائها من الهجمات المستمرة لسرقة البيانات السؤال عن سبب غياب لعقود التأمينية لتغطية أخطار الجرائم المعلوماتية.

وأكد الدكتور رامي خوري مدير إحدى شركات الوساطة المالية أن التأمين على الجرائم المعلوماتية منتج تأميني مطروح منذ سنوات في سورية، ويعتبر حاجة أساسية، ويستخدم في جميع دول العالم لكنه للأسف لم يدرس ضمن قائمة منتجات التأمين في سورية، وشركات التأمين لم تتبن هذا المنتج بعد، ولم تأخذ على عاتقها طرحه على الرغم من أهميته.

وأشار خوري إلى أنه تم طرح هذه المنتج التأميني لدى الهيئة الوطنية لخدمات الشبكة وفرع مكافحة الجريمة المعلوماتية، ولدى هيئة الإشراف على التأمين، والجميع أبدى تجاوبه مع الفكرة ولديه الرغبة لطرحه لكن آليات الاعتماد للمنتج من قبل شركات التأمين لم تظهر بعد.

وحول السبب الأساسي لغياب هذا المنتج في سورية على الرغم من وجوده في جميع دول العالم لفت خوري إلى أن السبب يعود لعدم وجود خبراء معلوماتيين على معرفة بالمعايير التأمينية ولديهم إلمام بمجال البرمجة والمعلومات حتى تكون جميع الخدمات الرقمية ضمن بوليصة التأمين مستكملة لشروط الضمان والاعتمادية، ومدى مطابقتها للمعايير العالمية من ناحية أمن المعلومات وما يترتب على هذا الإخطار من تبعات ومسؤوليات مالية ومعنوية.

وأكد خوري أن التأمين على الجرائم المعلوماتية يغطي جميع الجرائم من التوقيع الإلكتروني، والحسابات الإلكترونية، وسرقة البيانات، واختراق حسابات الشركات المالية والمعلوماتية، إلى اختراق البيانات التي لا تقدر قيمتها مثل الموجودات الثابتة.

واعتبر خوري أن سبب إحجام شركات التأمين عن هذا المنتج سببه عدم الإلزام من الجهات المانحة للتراخيص لشركات الدفع الإلكتروني أو التطبيقات للحصول على تأمين وحماية ممتلكات الآخرين، ووجود فراغ في آلية قبول المنتج التأميني، لافتاً إلى وجود المحافظ والتوقيع الإلكتروني لكن التأمين غير موجود ضمن قائمة متطلبات الحصول على الخدمة.

ودعا خوري شركات الدفع الإلكتروني وأصحاب التطبيقات إلى التأمين على حسابات الزبائن، لأن تهكير أي حساب سيكشف معلومات جميع الزبائن ومدفوعاتهم وحساباتهم البنكية وتحويلاتهم ومن أين يشترون وهذه المعلومات خطيرة ويجب أن تكون مؤمنة من الخسائر المتوقع تكبدها جراء خسارة المعلومات.

وأكد خوري أن فرض بوليصة التأمين على الجرائم المعلوماتية سيزيد من حماية الحسابات كون بوليصة التأمين لا تقبل التأمين قبل تقديم حماية للبرنامج من المستوى الجيد وشهادة تثبت أنه محمي أمنياً ولا يمكن اختراقه.

وأشار خوري إلى وجود شركة واحدة في سورية لتقديم خدمات إعادة التأمين وهي منتج أساسي بالمنظومة التأمينية وهناك معيدون خارجيون يقدمون خدمات بسيطة ضمن السوق.

ودعا خوري الجهات التي تنظم الخدمات الالكترونية إلى وضع شرط لازم ضمن معايير الترخيص وهو تأمين خاص بالجرائم المعلوماتية أسوة بجميع دول العالم وعند إدراج هذا الشرط ستصدر شركات التأمين منتجات جديدة تتوافق مع متطلبات الترخيص وستقوم بتأهيل الكوادر التي هي على دراية تأمينية ومعلوماتية قادرة على تقييم الأخطار عند حدوثها.

كما دعا إلى ضرورة تشديد العقوبات المقررة للأنماط الإجرامية للجريمة المعلوماتية، بغية تحقيق الردع والقضاء على الجرائم المعلوماتية وخلق ثقافة اجتماعية جديدة تندد بجرائم الإنترنت مع تفعيل أسلوب التوعية لدى مستخدمي شبكة الاتصالات.

وحول قيم التعويضات المتوقعة من هذا التأمين بيّن خوري أنها مرتفعة جداً وتشابه مثيلاتها من التعويضات الأخرى للوثائق التأمينية من حوادث وحريق وفي جميع دول العالم تقدر بمليارات الدولارات.

اقتصاد الطعام السوري

ديب لـ«الوطن»: المشاريع المتناهية الصغر أساس للانتعاش الاقتصادي الكامل

جلنار العلي

ساهمت الأوضاع الاقتصادية الصعبة وتداعياتها في سورية بإبراز مشاريع منزلية متناهية الصغر، متعددة الأنواع، ولكن كان من أكثرها ظهوراً وانتشاراً المطابخ المنزلية، إذ لجأ الكثير من المواطنين وخاصة النساء منهم إلى تأسيس أعمال منزلية بتكاليف قليلة نسبياً للمساهمة في إعالة أسرهم وتغيير واقعهم الاقتصادي إلى الأفضل.

من ٥٠٠ ليرة إلى الملايين

من منزلها بحي الأرمن في حمص، انطلقت ملك حبوس (٣٩ عاماً) في مشروعها المنزلي الصغير حيث استغلت موهبتها وحبها للطهي وصناعة الحلويات، واختارتها مهنةً تؤمن كفاف عيش أسرتها، حيث أصبحت تعد قائمة من الطلبات والمأكولات مقابل مبالغ مالية مقبولة نوعاً ما، وفي هذا السياق تقول حبوس لـ«الوطن»: «بدأت بمشروعي منذ نحو أربعة أعوام بميزانية ٥٠٠ ليرة فقط، حيث كانت البداية من الصفر، إلى أن وصل اليوم وأسمال المشروع إلى ملايين الليرات، وأصبح بإمكاني شراء تجهيزات مطبخية خاصة بمشروع لتوسيعه، إضافة إلى أنه أصبح يعيل حالياً خمس أسر باعتبار أنه أمّن فرص عمل لأربع سيدات»، مشيرةً إلى أنها لا تطلب أسعاراً عالية كي تبقى قادرة على جذب الزبائن، وبذلك تبقى أرباح المشروع مقبولة بالنسبة لجودة المواد وإتقان العمل.

حلول آنية سببها قلة الفرص

أما سحر (٣٥ عاماً) وهي خرّيجة كلية هندسة الميكانيك وموظفة في إحدى الدوائر الحكومية بدمشق، فتشير في حديث لـ«الوطن» إلى أنها بسبب قلة المرتب الشهري والحاجة إلى مصدر رزق آخر، اضطرت للبحث عن عمل آخر فما كان لها إلا أن استغلت موهبتها في الطبخ أيضاً وبدأت بتأسيس مشروعها الخاص الذي جعلها تؤمن ثمن الأدوية المزمنة لوالديها ومتطلباتها الشهرية أيضاً.

وتشرح سحر تجربتها: «بدأت بالترويج لمشروعي عبر إحدى المجموعات على «فيسبوك» من خلال عرض ما أطبخه في المنزل وذلك قبل نحو عامين، وكان رأسمال المشروع ضئيلاً جداً وهو ثمن طبخة واحدة فقط، واليوم مردودي الشهري يصل إلى نحو ٧٥٠ ألفاً، من دون وجود أي شريك لي في العمل»، لافتة إلى أن ميزات هذا المشروع أن أرباحه سريعة ومضمونة.

حوربت من الدوريات

ويرى ديب أن هذه المشاريع تعد أساساً للانتعاش الاقتصادي الكامل عبر التراكم الرأسمالي والخبرة والسمعة والشهرة، مطالباً بتنظيمها من الحكومة وترتيبها وفق آلية توثيق للتشجيع على زيادة الاستثمار وتأمين التمويل، وتقوية العمل وتوسيعه وعدم تعويمه، إضافة إلى المساعدة في التسويق ضمن معايير السعر والجودة، متابعاً: «ولكن للأسف ما نراه أن هذه المشاريع حوربت من دوريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك والبلديات، وخاصة مشاريع أفران التنور في اللاذقية، فيجب أن يكون هناك غطاء لهذه المشاريع ضمن القانون وأن يكون القانون مرناً بالتعامل معها».

مهمة للاقتصاد وإحدى دعائمه

الخبير الاقتصادي عامر شهدا يرى في تصريح لـ«الوطن» أن هذه الأعمال تندرج تحت نطاق المشاريع المتناهية الصغر وهي مهمة جداً بالنسبة للاقتصاد، إذ يوجد الكثير من الدول تعتمد على هذه المشاريع لكونها تعتبر إحدى دعامات الاقتصاد الوطني سواء على مستوى النمو الاقتصادي أو على مستوى خلق فرص عمل والحد من البطالة، لافتاً إلى أن معظم المشاريع الصغيرة وخصوصاً تلك المختصة بالأعمال المنزلية هي اقتصاد ظل ليس لها أي سجل تجاري أو أي وثيقة رسمية، معتبراً أن هذا يعد تقصيراً من الحكومة لأنها لم تضع حتى اليوم خطة لمعالجة هذا النوع من الاقتصاد.

> شهدا لـ«الوطن»: أعمال منزلية تصدّر للخارج باسم ماركات سورية!

تحتاج إلى دعم حكومي

وأضاف: «وعلى الرغم من أهمية هذه المشروعات لكن لا يقابلها أي نوع من أنواع الاهتمام الكافي للنهوض بها، ويجب دعمها بأسلوب بعيد عن الروتين والتعقيد، وعدم إشعار صاحب المشروع بأن الحكومة تتعامل معه بعقلية الجباية، هذا الأمر سيساهم حتماً في ظهور صناعات داعمة للاقتصاد الوطني ومحققة للنمو الاقتصادي في سورية»، متمنياً من القائمين على الموضوع تقديم برامج من أجل استقطاب هذا النوع من المشاريع، تتضمن تسهيلات وعدم فرض أي رسوم أو ضرائب والتشجيع على تسجيلهم لدى التأمينات الاجتماعية وتخصيص صندوق دعم للعاملين في هذه الأعمال لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومؤسسة التأمينات الاجتماعية.

تُصدّر للخارج

وأشار شهدا إلى أن الكثير من العاملين في الأعمال المنزلية وخاصة الغذائية منها يتعرضون لاستغلال من مواليهم الذين يأخذون المنتجات ويسوقونها داخلياً أو يصدرونها إلى الخارج عن طريق تعبئتها بعبوات ووضع لصاقات عليها تُبيّن أنها عائدة لماركات لها سجل تجاري وصناعي ولكنها ليست موجودة على أرض الواقع وليس لها معامل، لذا نرى اليوم الكثير من الماركات السورية غزت الأسواق العالمية وخاصة الأوروبية منها، تباع بأسعار مرتفعة ومرغوبة بشدة، مضيفاً: «وعلى الرغم من أن هذه المشاريع تُحرّك السوق، ولكن الشخص المول هو شخص متهرب ضريبياً، ويحصّل أتعاب الغير ويبيع المنتجات بأسعار مرتفعة ولا يعطي الأسر الفقيرة سوى فتات مقابل أرباح عالية جداً، لذا يجب على الحكومة أن تحتضن هذه الصناعات لأنها تنتج سنوياً مليارات الليرات السورية ليأخذها الممولون في أكثر الأحيان».

قرار البيوع ينشط بيع السيارات بالوكالة

السويداء - عبير صيموعة

تلقت «الوطن» شكاوى عديدة من مراجعي مديرية النقل في السويداء حول معاناتهم في الحصول على براءة ذمة في عملية نقل الملكية لسياراتهم جراء اضطرارهم لمراجعة فرع المرور في السويداء للحصول على الورقة المطلوبة والذي يبعد عن المديرية مسافة لا تقل عن خمسة كيلومترات، ما زاد من أعبائهم المالية من جراء أجور التنقلات رغم وجود قسم للمرور ضمن المديرية متسائلين: لماذا لا يتم منح براءة المرور ضمن مديرية النقل ما يخفف عنهم الوقت والجهد هذا فضلا عن معاناتهم حول بيع سياراتهم والذي يفرض كذلك وضع مبلغ يتراوح بين ٣ و٢٠ مليوناً في حساب مصرفي مع تجميد مبلغ ٥٠٠ ألف في الحسابات المستخدمة لعمليات البيوع لمدة ثلاثة أشهر على الأقل.

وأكد الأهالي أن هذا القرار أدى بالضرورة إلى لجوء الكثيرين إلى عملية البيع بالوكالة فيما يخص بيع السيارات ما خلق إشكالية بنقل الملكية الذي يمكن أن ينتهي في المحاكم وخاصة عند وجود ورثة في عمليات البيع.

كما أشار أصحاب الدراجات النارية غير النظامية إلى أنه ورغم قيامهم بتسوية أوضاع دراجاتهم قانونياً لكي يتم تزويدهم بالمحروقات إلا أن القرار في مضمونه لم يكن ناقصاً وحمل الكثير من إشارات الاستفهام لدى أصحاب تلك الدراجات الذين حملوا شكواهم إلى «الوطن» مؤكدين أنهم رغم قيامهم فعلياً بتسجيل دراجاتهم في مديرية النقل منذ نحو سنتين تقريباً إلا أنهم حتى تاريخه لم يتم فتح بطاقاتهم الإلكترونية للحصول على المادة الأمر الذي دفعهم إلى اللجوء إلى السوق السوداء وأدى إلى إرباكهم والحد من حركة دراجاتهم التي تعينهم على التنقل في ظل أزمة النقل التي تشهدها المحافظة.

بدوره مدير النقل في السويداء فيصل شهيب أكد لـ«الوطن»: أن معاناة الأهالي حقيقية وخاصة فيما يتعلق بالحصول على براءة ذمة لمركباتهم واضطرارهم للعودة إلى فرع المرور للحصول عليها رغم وجود قسم للمرور ضمن المديرية، لافتاً أنه تمت المطالبة أكثر من مرة ضرورة تفعيل قضية الحصول على براءة الذمة ضمن قسم المرور في المديرية، أما قرار الإشعار المصرفي فأكد شهيب أنه شكل صعوبة كبيرة خلال نقل المركبات كما شكل إرباكاً للأهالي والمديرية على حد سواء وحد من عملية نقل الملكية من جراء الإلزام بتجميد مبالغ كبيرة من ثمن المركبة ضمن المصارف ما أدى إلى لجوء الكثيرين منهم إلى نقل الملكية بالوكالة.

أما فيما يتعلق بقضية تسجيل الدراجات النارية وقرار تزويدها بالمحروقات فأوضح أنها باتت لدى مديرية التجارة الداخلية في المحافظة بعد الانتهاء من عملية تسجيلها لدى مديرية النقل.

بدوره مدير التجارة الداخلية في السويداء خلدون حماد أكد لـ«الوطن» أن قضية تزويد الدراجات النارية بمخصصاتها تم طرحها اليوم أمام محافظ السويداء ضمن اجتماع لجنة المحروقات ليصار إلى مخاطبة وزارة النفط لأخذ القرار بتزويدها جميعاً بمخصصاتها بأسرع وقت.